جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإجابة النموذجية	مقياس السياسة العامة الاقتصادية
سنة أولى ماستر	التاريخ: 11-05-2026
السنة الجامعية: 2026/2025	المدة: ساعة وثلاثون دقيقة

المقدمة (2ن)

شـكّلت العقود الأخيرة من القرن العشـرين منعطفًا حاسـمًا في مسـار الاقتصـاد العالمي، حيث تراجعت أطروحات الدولة المتدخّلة الكينزية لصـالح المرجعية النيوليبرالية التي رفعت شـعار «الدولة الأقل والسـوق الأوسـع». وفي هذا السـياق، وجدت الدول النامية، ومنها الجزائر، نفسـها أمام معادلة مركّبة تسـتوجب التوفيق بين الاسـتقرار الاقتصـادي قصـير المدى، والإصـلاح البنيوي متوسّـط المدى، والتنمية المسـتدامة طويلة المدى. وقد جاءت الفترة الانتقالية الجزائرية (1989–2000) لتُجسّد هذا التحدّي في أبعاده الأكثر حدّة، إذ تشابكت فيها سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي والخوصصة وإعادة هيكلة الديون في نسيجٍ واحدٍ تحت إشراف صندوق النقد الدولي. ومن ثمّ، فإنّ الإشكالية المطروحة تستوجب أوّلًا الضبط المفاهيمي لهذه السياسات، ثمّ تحليل ترابطها النظري، فإسقاطها على الحالة الجزائرية، وصولًا إلى تقييمٍ نقديٍّ موضوعيّ.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتمييز بين المصطلحات (4 ن)

1. التخطيط الاقتصـادي (Economic Planning): يُعرَّف التخطيط الاقتصـادي بأنّه «عملية تنظيم اسـتخدام الموارد الاقتصـادية المتاحة لتحقيق أهداف التنمية خلال فترة زمنية محدّدة، وضـمان التوازن بين العرض والطلب». وهو يتميّز بالشـمولية والتكامل والواقعية، ويتدرّج من التخطيط الآمر (السـوفيتي) إلى التخطيط التأشـيري (الفرنسـي) فالاسـتراتيجي (المعاصـر). وقد تبنّت الجزائر منذ الاسـتقلال نموذج التخطيط المركزي عبر المخططات الرباعية والخماسـية حتى نهاية الثمانينيات.

2. سياسة التنمية (Development Policy):حقل متعدّد التخصّصات يهدف إلى معالجة التحدّيات التي تواجه الدول النامية في سـعيها لتحقيق التقدّم الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي. وهي تتجاوز البُعد الاقتصـادي الضـيّق إلى ربط النموّ بـالعدالة الاجتماعية وبناء الثقة المؤسساتية، وفق ما تجلّى في إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

3. السياسة الاقتصادية (Economic Policy):مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتبنّاها السلطات العمومية للتأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق أهداف محدّدة (الاستقرار، النموّ، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي). وتنقسم إلى: سياسة مالية، نقدية، تجارية، قطاعية، واجتماعية.

4. الإصلاح الاقتصادي (Economic Reform):عملية شاملة وممنهجة تهدف إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام. وهو يتميّز عن التصحيح الهيكلي بكونه أوسع نطاقًا وأكثر اندماجًا في رؤية تنموية وطنية، في حين يكون التصحيح الهيكلي عادةً مفروضًا بشروط خارجية.

5. التصحيح/التعديل الهيكلي (Structural Adjustment):حزمة إجراءات اقتصادية تهدف إلى معالجة الاختلالات في الاقتصاد الكلي (عجز الميزانية، التضخم، عجز ميزان المدفوعات)، وتتألّف من شقّين متلازمين:

• الشقّ الأول: سياسات التثبيت الاقتصادي (Stabilization Policies): قصيرة المدى، تستهدف ضبط الطلب الكلي عبر تعويم سعر الصرف، رفع الدعم، تجميد الأجور، خفض الإنفاق الحكومي، ورفع أسعار الفائدة.

• الشقّ الثاني: سياسات التعديل الهيكلي (Adjustment Policies): متوسطة وطويلة المدى، تستهدف العرض الكلي عبر الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية، إصلاح سوق العمل، وإصلاح المنظومة المصرفية والجبائية.

6. الخوصصة (Privatization): عملية تحويل ملكية أو تسيير المؤسسات العمومية كليًا أو جزئيًا إلى القطاع الخاص. وتتّخذ أشكالًا متعدّدة: البيع الكلّي عبر طرح الأسهم، البيع الجزئي مع احتفاظ الدولة بنسبة من رأس المال، عقود التسيير والإدارة دون نقل الملكية، التأجير طويل الأمد، وتحرير القطاعات أمام المنافسة الخاصة. أهدافها المعلنة: رفع الكفاءة الاقتصادية، تخفيف العبء المالي على الدولة، توسيع قاعدة الملكية، وجذب الاستثمار الأجنبي.

7. إعادة هيكلة الديون (Debt Restructuring): عملية إعادة التفاوض على شروط الديون السيادية غير المستحقة (الأجل، الفائدة، أصل الدين)، تلجأ إليها الدولة حين تعجز عن الوفاء بالتزاماتها في آجالها. أدواتها التقنية تشمل: تأجيل السداد (Postponement)، تخفيض الفائدة (Interest Reduction)، الشطب الجزئي للأصل (Haircut)، تحويل الدين إلى استثمار (Debt-Equity Swap)، ومبادلة الدين بالطبيعة أو التعليم (Debt-for-Nature/Education Swap). وتُجرى عبر منتديَي نادي باريس (للدائنين الرسميّين) ونادي لندن (للدائنين التجاريّين).

المحور الثاني: الترابط الجدلي بين هذه السياسات (4 ن)

إنّ الناظر في الترتيب المنطقي لهذه السياسات يكتشف أنّها لا تُمارَس بشكل تعاقبيٍّ منفصلٍ، بل بشكلٍ تزامنيٍّ متشابكٍ يخضع لمنطق إجماع واشنطن. فحين تواجه الدولة أزمة سيولة حادّة، تلجأ أوّلًا إلى إعادة هيكلة ديونها كإجراء طارئ لكسب الوقت، لكنّ الدائنين يشترطون مقابل ذلك تطبيق برنامج تثبيت اقتصادي لاستعادة التوازنات الكلية، يُتبع ببرنامج تعديل هيكلي

يتضمّن جوهريًا الخوصصة بوصفها أداةً مركزيةً لإعادة تخصيص الموارد. وهكذا تُصبح الخوصصة شرطًا لإعادة الهيكلة، وإعادة الهيكلة شرطًا للتثبيت، والتثبيت شرطًا للتعديل، في حلقة مغلقة يفقد فيها القرار الاقتصادي الوطنيّ جزءًا جوهريًا من سيادته.

المحور الثالث: التطبيق على الحالة الجزائرية (1989–2000) (4 ن)

أ. السياق التاريخي للأزمة: عانت الجزائر خلال الثمانينيات من أزمة اقتصادية حادّة بسبب انهيار أسعار النفط عام 1986 بنسبة تفوق 50%، حيث تراجعت مداخيل العملة الصعبة من 13.6 مليار دولار سنة 1985 إلى 6.8 مليار دولار سنة 1986. وارتفع الدين الخارجي إلى 26 مليار دولار بنهاية الثمانينيات، فيما بلغت نسبة التضخم 31.7% سنة 1992، ووصلت البطالة إلى 21.4% في الفترة ذاتها، ممّا جعل الجزائر تعلن في أبريل 1994 رسميًا عجزها عن خدمة دينها الخارجي.

ب. البُعد التشريعي للفترة الانتقالية: رافقت هذه الأزمة سلسلة من النصوص القانونية المؤسِّسة للتحوّل الليبرالي، أبرزها:

• القانون 89-12 (1989): تحويل المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى شركات تجارية ذات أسهم خاضعة للقانون التجاري.

• القانون 90-10 (1990): قانون النقد والقرض الذي منح بنك الجزائر استقلاليته وأنهى احتكار الدولة للنشاط المصرفي.

• القانون 91-22 (1991): فتح المجال للاستثمار الصناعي الخاص الوطني والأجنبي.

• القانون 94-08 وقرار 94-415 (1994): الإطار التنظيمي للخوصصة، حيث سُمح بتفويت ما يصل إلى نسب معتبرة من رأس مال المؤسسات العمومية.

• القانون 94-11 (1994): تشجيع الاستثمار الأجنبي وتبسيط الإجراءات الإدارية.

ج. مضمون البرنامج (1994–1998)

تبنّت الجزائر برنامجًا مزدوجًا بإشراف صندوق النقد الدولي:

الأول هو برنامج التثبيت الاقتصادي (1994–1995): تعويم تدريجي لسعر صرف الدينار، رفع الدعم عن المواد الأساسية ولا سيما الطاقوية والغذائية، تجميد الأجور، خفض الإنفاق العمومي، ورفع أسعار الفائدة لكبح التضخم.

الثاني هو برنامج التعديل الهيكلي (1995–1998): الشروع الفعلي في خوصصة المؤسسات العمومية غير الاستراتيجية، إصلاح المنظومة الجبائية والبنكية، تحرير التجارة الخارجية بإلغاء احتكار الدولة، وإعادة هيكلة المديونية مع نادي باريس (1994 و1995) ونادي لندن (1996) عبر تأجيل السداد وإعادة الجدولة على آجال متوسّطة.

د. النتائج الكميّة والنوعية

على المستوى الإيجابي: انخفض التضخّم من 31.7% (1992) إلى نحو 5% سنة 2000، وتحسّن معدّل النموّ من -2.1% إلى 3.5% سنة 1998، وارتفع احتياطي الصرف إلى 11 مليار دولار، وانخفض عبء الدين الخارجي تدريجيًا. واستفادت الجزائر لاحقًا (2005–2014) من طفرة أسعار النفط لتسديد ديونها مسبقًا، فهبط الدين إلى أقل من 5 مليارات دولار.

على المستوى السلبي: بلغت البطالة ذروتها بنسبة 28% سنة 1998 نتيجة تسريحات المؤسسات المُعاد هيكلتها، وتآكلت الطبقة الوسطى، واتّسعت قاعدة الفقر، وتراجع الدور الاجتماعي للدولة، وتحوّلت من «دولة رعاية» إلى «دولة رقابة»، فيما برزت بيروقراطية تكنوقراطية جديدة. كما فقدت الجزائر جزءًا من سيادتها الاقتصادية بفعل ارتهان قراراتها بإملاءات المؤسسات المالية الدولية.

المحور الرابع: التقييم النقدي (4 ن)

يمكن القول إنّ التجربة الجزائرية في فترتها الانتقالية تنطوي على مفارقة جوهرية: فعلى المستوى الكميّ، حقّقت برامج التصحيح الأهداف المعلنة (ضبط التضخّم، استعادة النموّ، إعادة جدولة الدين)، لكنّها على المستوى البنيوي والاجتماعي أنتجت كلفة باهظة تمثّلت في تفكيك جزءٍ من النسيج الصناعي العمومي، وتفاقم البطالة، وتعميق التبعية الريعية للمحروقات. ذلك أنّ منطق التعديل الهيكلي تجاهل خصوصية الاقتصاد الجزائري الريعيّ وافترض - عن خطأ - أنّ ما يصلح للاقتصادات السلعية المتنوّعة يصلح للاقتصاد الأحادي. ومن ثمّ، فإنّ النجاح الإحصائي في ضبط المؤشّرات الكلية لم يقابله نجاحٌ في إعادة بناء قاعدة إنتاجية متنوّعة قادرة على تحرير البلاد من فخّ الريع، وهو ما يفسّر استمرار هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام صدمات الأسعار النفطية اللاحقة.

الخاتمة (2)

يتّضح ممّا سبق أنّ السياسات الاقتصادية في الفترة الانتقالية للجزائر شكّلت منظومةً متكاملةً ومتداخلةً، تتحرّك فيها الخوصصة والتصحيح الهيكلي وإعادة هيكلة الديون ضمن منطقٍ ليبراليٍّ موحَّدٍ تفرضه المؤسّسات المالية الدولية. وإذا كانت هذه السياسات قد أسهمت في إخراج الاقتصاد الجزائري من عنق الزجاجة في تسعينيات القرن الماضي، فإنّها لم تُفلح في إرساء نموذج تنمويّ مستدام يتجاوز التبعية الريعية. ومن ثمّ، يبقى التحدّي المطروح اليوم هو بناء سياسة اقتصادية وطنية مندمجة، تستلهم من تجربة الفترة الانتقالية دروسها دون أن تستنسخ وصفاتها، وتُعيد للدولة دورها التنمويّ الذكيّ بوصفها دولة استراتيجية لا دولة وصاية، في إطار اقتصاد متنوّع منفتح ومحصَّن في آنٍ واحد.